كلمة ونص

ميشيل خياط

سؤال عن غرائب الكهرباء

رسالة من صديق عن قصة الكهرباء الآن في سورية وازدياد ساعات التقنين حتى إذا حذفنا ساعات نومنا فإننا عملياً نعيش بلا كهرباء. وبقدر ما زادتني ألماً أسعدتني إذ أضاءت على وجود حيز للكلام عن هذا الموضوع المهم، بمعنى أنه على الرغم من تفاقم الأزمة لسنوات عديدة واستفحالها، وعدم الوفاء بكثير من الوعود بشأنها، فإن اليأس المطلق لم يحالفها بعد، ولا تزال هماً كبيراً يأمل الكثيرون أن يجدوا لها حلاً أو جزءاً من الحل.

وهذا أمر جيد، فالروح الإيجابية –الشعبية– هي إحدى أهم السبل إلى الأفضل.

حفّزتني رسالة صديقي أن أراجع ما دونته في دفتري عن كهربائنا، لعلّي أعثر على موطئ قدم أقف عليه لأنظر إلى مستقبلنا القريب مع هذه المعضلة الكبيرة، علماً أن مثل هذا الحافز متوافر عبر وقائع كثيرة، ولعل ما هو أهم منه، أنه محضون دائماً بحماسة الإلحاح على واقع كهربائي أفضل وإعطاء الأولوية للكهرباء بصفتها المحرك الجبار للإنتاج في كل مجالات الحياة.

نعرف جميعاً أن النهضة الكبرى التي عرفها الاتحاد السوفييتي السابق، قامت على الكهرباء التي نقلته من بلد فقير جداً يقتات على زراعة بدائية في العام ١٩١٧، إلى بلد صناعي متقدم سبق الجميع إلى الفضاء الخارجي في العام ١٩٦٠، وتحول إلى الزراعة الآلية والتصنيع الجبار لكل الآلات والآليات.

ولد هذا التحول الذي صنع دولة عظمى من صرخة مؤسسه: الكهرباء حضارة.

ويوماً إثر يوم يزداد دور الكهرباء في حياتنا، حتى باتت كتبنا وأقلامنا وكل تفاصيل حياتنا الإنتاجية والخدمية تعتمد على الكهرباء.

من دونها ندخل في سبات....!!

فالكهرباء بهذا المعنى ليست سلعة بل هواء لا يباع ولا يشترى، هواء يجب توفيره كي نبقى جميعاً أحياء وكي يتقدم الوطن ويتطور.

ولهذا صدمت عندما قال وزير الكهرباء مؤخراً: إننا ندعم الكهرباء السورية بـ٦٠٠٠ مليار ليرة وإنه سيتم مستقبلاً تسعير أي استهلاك يزيد على ١٥٠٠ كيلو واط بسعر التكلفة. استعدينا فارق السعر من مبيع المنتج.

إن إقحام الكهرباء في بلد مثل سورية، بالريح التجاري خطأ كبير، ذلك أن البلد خارج من حرب ومقبل على إعادة إعمار وتعافٍ أغلب مرافقه من سوء في الأداء بسبب انقطاع الكهرباء، ولهذا يجب حشد كل الإمكانات لتوفير الكهرباء أولاً، وتسديد ما تم إنفاقه، من الريح الوطني ذاته الناجم عن عودة الكهرباء وبقوة إلى كل مرافق الحياة.

لقد حدثت انتكاسة على درب الوعود بسبب أعطال في العنفة الأولى لمحطة حلب وسيتم إصلاحها خلال شهرين، في حين أن العنفة الخامسة انتهت صيانتها والمفروض أنها قيد التشغيل حالياً: (إن عودة محطة حلب الحرارية إلى الإنتاج بعنفتين ترفد الشبكة الكهربائية السورية بـ ١٠٠بالمئة من الطاقة الإجمالية).

أما محطة الرستن في اللاذقية فقد باتت الأعمال فيها بنسبة إنجاز ١٠٠ بالمئة للمجموعة الغازية الأولى و٩٨ بالمئة للثانية وسيتم وضعهما في الخدمة قريباً وحتى منتصف العام القادم تاريخ تشغيل العنفة الثالثة البخارية ستضيف محطة الرستن ٥٢٦ ميغاواط للشبكة الكهربائية السورية، والرقم مهم ذلك أن كامل إنتاجنا حالياً ٢٥٠٠ميغا واط تقريباً وتم الانتهاء من تأهيل الجزء الأول من محطة الديرعلي ووضع في الخدمة.

وفي ٢-٥-٢٠٢٣ تم الإعلان عن خط ائتماني إيراني خاص بالكهرباء لسورية، وهذا يعني منح سورية مبلغاً كبيراً من القطع الأجنبي لمصلحة محطات التوليد والتحويل وأبراج نقل الكهرباء. ومؤخراً تقرر في اجتماع اللجنة الاقتصادية السورية الإيرانية، الاتفاق على تطوير التعاون في مجال الكهرباء.

ويستمر العمل على تشجيع الانتقال إلى الطاقات المتجددة الكهروضوئية والرياحية: فهناك قرض بـ٢٥ مليون ليرة يسدد على ١٥سنة، وقرض بـ٥ ملايين ليرة للسخان الشمسي و٧٥ مليون ليرة للزراعة يسدد على ٥ سنوات بلا فوائد أو رسوم.

ويستمر العمل في مشاريع الطاقة البديلة الحكومية ١٥٠٠ كهروضوئية و١٠٠٠ ميغا ريحية، وهناك مشروع لإقامة معمل للطاقة البديلة في عدرا الصناعية.

لعل ذلك كله يبدد القنوط واليأس، إذ لا حياة معهما، فالكهرباء هواء هذا العصر ونحن منه وننتمي إليه وهي قادمة على نحو أفضل لا محالة.

العمل على التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات عبر المنصة الإلكترونية

المنجد من طرطوس: قول الوزارة ليس وصائياً ولا رقابياً ومنظمات طرطوس لم تتفاعل معنا كما يجب حتى الآن

طرطوس- الوطن

أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد أن دور الوزارة ليس وصائياً ولا رقابياً ويأتي آخر المطاف وليس أوله، وأن العمل يتم بالتوازي مع التحول الرقمي حيث تم تبسيط الإجراءات عبر المنصة الإلكترونية إلى ١٥ إجراء ونعمل لمزيد من تقليص الإجراءات وتبسيطها للوصول إلى نص تشاركي.

ولفت في حديث له خلال زيارته إلى محافظة طرطوس إلى أن المنصة تهدف لإلغاء أي تماس بين صاحب المعاملة والموظف حيث يتم وضع المعاملة على المنصة لاستلامها في مركز خدمة المواطن، متمنيا من القائمين على الجمعيات إنجاح المنصة بتفاعلهم معها لأن فيها حلاً لكل المشكلات التي تواجههم، مشيراً في هذا المجال إلى أن مشاركة جمعيات طرطوس كانت متواضعة في موضوع مشروع قانون الإعاقة الذي وضع على المجموعة.

وحدد الوزير في حديثه المحاور التي تعمل عليها الوزارة وأولها اللامركزية حيث سيتم تفويض مديري الشؤون الاجتماعية والعمل بالقيام بأغلب الإجراءات التي تقوم بها الوزارة ولتصبح ذراعاً أساسية من أذرع المحافظة، والمحور الثاني منصة التشاركية ودعوة للتشارك لكل الأطراف بهدف حل مشكلات المواطنين الأكثر هشاشة وهنا عبر الوزير عن تمنياته لو أن أمين فرع الحزب حضر هذا الاجتماع كما حصل في اللاذقية من أجل الحديث في هذا المجال، والمحور الثالث يتعلق بالدعم ومعرفة من هو المستحق له (الأكثر هشاشة) من خلال دقة المعلومات والبيانات التي يتم إعدادها، مؤكداً أنه لو تم توجيه ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة من الدعم الحكومي للمستفيدين الحقيقيين لكان تم حل مشكلة كبيرة.

وذكر الوزير أن الهدف من المنصة هو تطوير المنظمات غير الحكومية التي تتم برعاية من السيدة الأولى أسماء الأسد من خلال تأمين بيئة عمل أفضل لتقديم خدمات أفضل، طالباً من كل منظمات طرطوس الدخول إلى المنصة وإبداء ملاحظاتها على الإطلاق التجريبي، ومشيراً إلى أن تفاعل طرطوس ضعيف حتى الآن لاسيما أنه لم توجد على المنصة سوى خمسين بالمئة من جمعيات طرطوس.

بدوره محافظ طرطوس أثنى على ما قام به المجتمع المحلي وجمعياته ومنظماته لمتضرري الزلزال والمجتمع بشكل عام، ورداً على بعض الطروحات المتعلقة بمقابلته أكد أن باب المحافظة مفتوح لمعالجة كل الإشكالات التي تحصل وذلك من خلال مديرية الشؤون أو عضو المكتب التنفيذي المختص.

وقدم رؤساء الجمعيات والمنظمات وممثلوها عرضاً موجزاً للمشكلات والصعوبات التي تواجههم وطالبوا بمعالجتها.

وأشار الإعلامي هيثم محمد في مداخلة إلى افتقار المحافظة لمركز ملاحظة ورعاية الأحداث ومركز لرعاية العجزة ومركز لرعاية الأيتام ومركز لإيواء المشردين والمتسولين وذكر العراقيل التي وضعت في وجه جمعية السبيل الخيرية لإقامة هذه المراكز على أرض تابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل، كما شدد على ضرورة متابعة وتفعيل عمل كل الجمعيات الخيرية المرخصة في المحافظة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها السكان حيث إن الكثير منها لا يقوم بعمله كما يجب، وتساءل عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الوزارة لإعادة السلل الغذائية لآلاف العائلات المحتاجة التي تم قطعها عنها وطالب بمكافحة ظاهرة التسول بالوقاية والعلاج.

وقام الوزير بجولة ميدانية شملت مركز التنمية الريفية في ألتون الجرد اطلع خلالها على المشاغل الإنتاجية /تريكو – خياطة – سجاد يدوي/ ومركز التدريب المهني ومركز وحدة تالين لصناعة السجاد اليدوي واطلع على دورة صناعة السجاد اليدوي التي تقام فيه وزار معرض السجاد اليدوي في بانياس واطلع على منتجات وحدات المنظمات الريفية في المحافظة ثم زار مشفى البر التابع لجمعية البر والخدمات في بانياس وبعد ذلك زار مدرسة دار الأمان لرعاية الأيتام وأبناء الشهداء بطرطوس وجال في أقسامها والتقى كوادرها الإدارية والتدريسية بحضور مدير الأوقاف.

المحطة الثانية من الزيارة كانت في مبنى المحافظة حيث اجتمع الوزير مع المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الخيرية) بحضور المحافظ عبد الحليم عوض خليل وعضو المكتب التنفيذي المختص ومديرة الشؤون حيث تحدث عن الهدف من جولته ولقائه، مشيراً في هذا المجال للتوجه الجديد لعمل الوزارة لجهة التشاركية في ظل الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة آلتي يعيشها الناس حيث قال: الحكومة غير قادرة على حل المشكلات وحدها كما أن المنظمات غير الحكومية غير قادرة وحدها، لذلك فإن التعاون بين الوزارة وهذه المنظمات هو المفتاح لحل المشكلات أو التخفيف منها في ضوء محدودية الموارد المالية والبشرية.

الانتهاء من مد خط الـ٦٦ بين محطتي الميادين والجلاء

الفهد لـ«الوطن»: وصول الكهرباء إلى قرى الشويط مرهون بوصول محطة متنقلة أو توسعة محطة الميادين

عبد المنعم مسعود

كشف مدير كهرباء دير الزور خالد الفهد أنه تم إنجاز خط الـ٦٦ المار بعمق بادية الميادين من محطتها باتجاه البوكمال، مبيناً أنه بإنجاز هذا الخط من الميادين إلى الدوير وربطه تالياً مع باقي الخط القديم الواصل إلى محطة البوكمال يصبح بالإمكان استخدام مقطع الخط القديم الذي يبدأ من محطة الميادين ويمر بقرى الشويط وصولا للدوير كخط منخفض وبالتالي يتيح تغذية هذه القرى بالتيار الكهربائي.

وقال الفهد في تصريح لـ«الوطن»: إن عملية تغذية قرى الغربية ودبلان ومدينة صبيخان وتشرين والدوير تتطلب من وزارة الكهرباء أن تخصص محطة متنقلة أو توسيع محولة كهرباء محطة الميادين لتصبح بسعة ٣٠ ميغا بدل ٢٠ أو إضافة محولة جديدة للمحطة باستطاعة ٢٠ ميغا.

وبين الفهد أن لا نقص في الأبراج والأعمدة ولكن هناك نقصاً في الأمراس من أجل العمل على إيصال التيار الكهربائي لهذه القرى بعد أن فقدته منذ عشر سنوات.

وأكد الفهد أن كمية الكهرباء الواصلة لمحافظة دير الزور لا تتعدى ٤٥ ميغا يتم توزيعها وفق برنامج تقنين معتمد لكامل المحافظة ساعة وصل و٥ ساعات فصل، على حين تتم تغذية محطات مياه مدينة دير الزور والميادين والبوكمال بشكل دائم ومن دون تقنين.

وفقاً للفهد فإن المحطات التي تعمل في المحافظة هي محطة الإذاعة باستطاعة ٦٠ ميغا والطلائع بالاستطاعة نفسها والميادين باستطاعة ٢٠ ميغا ومثلها محطة الجلاء ولا تزال هناك محطات أخرى تحتاج إلى إعادة تأهيل كامل مثل محطة الدوير ومحطة العمران.

وبين مدير كهرباء المحافظة أن ٤٥ ميغا القادمة للمحافظة من محطة جندر يتم توزيعها ١٥ ميغا تذهب للخطوط المغذاة من التقنين مثل المشافي ومحطات المياه و١٥ ميغا تذهب لمدينة الشحيل ومحيطها في الطرف الآخر من النهر ويتبقى ١٥ ميغا توزع للأهالي.

ووفقاً للفهد فإن محطة التيم لا يتم استخدام عنفاتها في توليد الكهرباء إلا في حالة الانقطاع التام للكهرباء في المحافظة حيث تستخدم كاحتياط في هذه الحالة لتغذية المرافق المهمة.

ويرى الفهد وجوب توسعة محطة الميادين من عشرين ميغا إلى ثلاثين ميغا أو تزويدها بمحولة باستطاعة ٢٠ ميغا لكي تتمكن من تغذية كل المناطق المحيطة.

تفقد برفقة المعنيين مشروع «عقدة المواساة» ووجّه بتجاوز العقبات وتسريع وتيرة الإنجاز

محافظ دمشق لـ«الوطن»: إنجاز النفق يخفف من أزمة النقل وهو أكبر مشروع إستراتيجي منذ ١٢ عاماً

فادي بك الشريف
تصوير طارق السعدوني

تفقد محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي برفقة قائد شرطة المحافظة اللواء موسى الجاسم، والمديرين المعنيين واقع الأعمال في مشروع تنفيذ عقدة المواساة، موجهاً بضرورة تنفيذ الأعمال بوتيرة متسارعة ضمن برنامج زمني حتى نهاية العام.

وشدد كريشاتي خلال جولته على تجاوز جميع المعوقات التي تواجه المشروع وتأمين مختلف المستلزمات والتسهيلات مع متابعة أعمال الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات ومختلف البنى التحتية، وتأمين حركة المرور.

هذا واستمع المحافظ من المشرفين والقائمين على المشروع إلى شرح مفصل عن سير الأعمال الإنشائية ونسب الإنجاز والمشكلات التي تعترض العمل موجهاً بضرورة الإسراع في معالجة أي مشكلة تعيق العمل لإنجاز المشروع وفق البرنامج الزمني المحدد لكل مرحلة من مراحله.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد محافظ دمشق، أن الهدف من الجولة الوقوف على واقع الأعمال لتجاوز أي عقبة وتوجه المحافظة بسرعة إنجاز النفق ضمن البرنامج الزمني الموضوع، مشيراً إلى وجود عقبات ترتبط بالمياه والصرف الصحي والمياه والمرور يتم العمل على تجاوزها، ليكون المشروع بالخدمة قبل نهاية العام.

وأكد كريشاتي أن هناك تركيزاً من المحافظة على الجوانب الخدمية والتنموية علماً أن المشروع إضافة لأهميته هو دليل على تعافي البلاد، فهو أكبر مشروع إستراتيجي منذ ١٣ عاماً لتؤكد أنه ما دافعنا عن سورية بيد نعمرها باليد الأخرى.

وعن أهمية المشروع، بيّن المحافظ أنه سيخفف من أزمة النقل بنسبة ٦٠ بالمئة، علماً أن المشروع يأتي تزامناً مع مشروع إنجاز المجمع الإسعافي العائد لمشفى المواساة، لذا هناك حاجة لإنجاز مشروع النفق ضمن الفترة الزمنية المحددة قبل نهاية العام.

من جانبه مدير الإشراف في المحافظة هشام الحموي أكد أن المرحلة الأولى من المشروع قاربت على الانتهاء، منوهاً بأن المرحلة الأصعب تشمل محور تقاطع الشيخ سعد مع مشفى الأطفال بطول ٢٠٠ متر وعمق يفوق الـ ٩ أمتار، وخاصة في ظل ضيق المنطقة وكثافة البنى التحتية الموجودة.

ولفت إلى وجود معوقات بالبنى التحتية، منوهاً باستثمار المشروع في كل مرحلة من مراحله مع فتح أي طريق يتم إنجازه بشكل مباشر، في ظل متابعة الحلول المرورية وتأمين حركة وصول المرضى إلى مشفيي الأطفال والمواساة، ضمن تنسيق مع الجهات المعنية لمتابعة أي إشكالية حتى إنه يتم التنسيق المباشر مع فرع المرور.

وأشار الحموي إلى أن المشروع يخفف من الضغط في حركة المرور على مركز المدينة، ذاكراً أن التكلفة الإجمالية تقدر بـ٢٦ مليار ليرة، مع لحظ أي زيادات طارئة.

بدوره أكد مدير الدراسات الفنية في المحافظة معمر دكاك أن الجانب المهم في عقدة المواساة كونها تقع في منطقة حيوية جداً، مضيفاً: لإنجاز الأعمال ضمن الفترة الزمنية كان لابد من تجزئة العمل إلى عدة مراحل خوفاً من انقطاع الحركة المرورية

> الحموي: تأمين وصول المرضى إلى المشافي.. ودكاك: مراحل للتنفيذ ضمن حركة مرور انسيابية

عن المنطقة الحيوية لوجود المشافي فيها وقال: آثرنا التنفيذ وفقاً لمراحل ضمن حركة مرور انسيابية بكل أريحية، مع وضع مسار خاص بالطوارئ بالنسبة للمشافي، مع معالجة المشكلات بشكل فوري من دون أي تأخير، منوهاً بأن الكشوف المالية تصرف على دفعات.

ولفت مدير عام مؤسسة المياه في دمشق وريفها عصام الطباع لـ«الوطن» إلى وجود عدد من خطوط المياه ضمن نفق المواساة، مؤكداً أن المحافظ وجه بإجراء رفع طبوغرافي للتأكد من مسار خط المياه، لتجاوز أي خلل فني أثناء عملية التنفيذ.